الوضع الداخلي اللبناني والإسرائيلي
قبل الحرب الإسرائيلية على لبنان صيف عام 2006م

أ. عامر سليمان زريبة(*)

المقدمة:

تعتبر الحرب التي شنها الجيش الإسرائيلي على قوات لبنانية غير نظامية وهي قوات حزب الله أطول الحروب التي خاضتها إسرائيل منذ نشأتها حيث استمرت ثلاثة وثلاثين يوماً وذلك مقارنة بمشاركتها في العدوان الثلاثي على مصر الذي استمر من 31 أكتوبر – 7 نوفمبر عام 1956م، كذلك حرب الأيام الستة التي استمرت من 5–11 يونيو عام 1967م وحرب السادس من أكتوبر من 6–22 أكتوبر عام 1973م. وقد أدت هذه الحرب إلى نتائج كبيرة بالنسبة للبنان وإسرائيل، فعلى الجانب اللبناني تسببت الحرب في تدمير واسع للبنى التحتية اللبنانية وإلحاق خسائر كثيرة بالاقتصاد اللبناني وجد إنها تتراوح ما بين 5 – 15 مليار دولار أمريكي، كما تسببت الحرب في فقدان لبنان قرابة الألف والثلاثمائة شهيد وأدت إلى تهجير قسري لحوالي مليون لبناني من أبناء الجنوب والبقاع والضاحية الجنوبية لبيروت.

أما على الجانب الإسرائيلي فقد كانت تكلفة هذه الحرب عالية إذ أدت إلى خسائر في المجال الاقتصادي قدرت بنحو 3 مليارات دولار بالإضافة إلى الخسائر البشرية حيث بلغ إجمالي عدد القتلى الإسرائيليين وفقاً للأرقام الإسرائيلية إلى 156 قتيلاً منهم 117 جندياً و39 مدنياً و5000 جريح واضطر 300 ألف إسرائيلي إلى ترك منازلهم في شمال إسرائيل لمدة تصل أكثر من شهر، وهي واقعة غير مسبوقة في تاريخ إسرائيل وقد صدر في نهاية الحرب قرار مجلس الأمن رقم 1701 وعلى الرغم من أن هذا القرار لم يترجم ما حققته المقاومة من إنجازات فإنه لم يكن ليصدر على هذه الصورة لولا صمود المقاومة، حيث كانت الصورة الأولية للقرار سيئة للغاية، ويمكن بصفة عامة تصنيف التأثيرات الداخلية للحرب الإسرائيلية على لبنان عام 2006م إلى ثلاثة مستويات سياسية واقتصادية وعسكرية فعلى سبيل المثال أدت الحرب إلى تعميق حالة التداخل بين الداخل والخارج في إدارة الملفات اللبنانية المفتوحة وكذلك حالة الاستقطاب بين القوى السياسية اللبنانية على خلفية تلك الملفات خاصة قضية سلاح حزب الله والعلاقة مع سوريا

(*) كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / جامعة الزيتونة

والحديث عن تشكيل حكومة وطنية وتغيير معادلة التوازن الطائفي القائمة. وعلى الرغم من أن القوى اللبنانية قد أبدت درجة كبيرة من التماسك الداخلي أثناء الحرب إلا أنه بانتهاء الحرب سرعان ما بدأت القوى اللبنانية في إعادة النظر في سياساتها محاولة استخدام نتائج الحرب لتأكيد مواقفها من الملفات الأساسية موضع الخلاف بين هذه القوى قبل الحرب.

أما على الجانب الإسرائيلي فقد أدت الحرب إلى حالة من الجدل السياسي العميق حول إشكاليات عديدة مثل الحاجة إلى قيادة تاريخية بارزة وحدود قدرة الردع الإسرائيلي والآلة العسكرية الإسرائيلية. كذلك أدت إلى تبادل الانتقادات بين الساسة والعسكريين وذلك في ضوء ما كشفت عنه الحرب من إمكانية إلحاق أضرار جسيمة ومؤثرة بالجيش والمجتمع الإسرائيلي على حد سواء.

أهمية البحث:

تتمثل الأهمية العلمية في القضايا النظرية التي يثيرها البحث والحاجة إلى دراسات تحليلية للتأثيرات الداخلية للحروب الدولية عامة والحروب العربية–الإسرائيلية خاصة. وكذلك دراسة إستراتيجية المقاومة والعوامل التي تساعدها على الانتصار والقدرة على صد العدوان الأمر الذي يساعد المقاومة الفلسطينية والعراقية في الاحتذاء بهذا النموذج أيضاً.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى توضيح العدوان الإسرائيلي على لبنان صيف عام 2006م حيث إنه من أعنف جولات الصراع العربي–الإسرائيلي وإذا كان من الصعب استباق الأحداث بالتنبؤ بالآثار المتعددة التي ستلحق ببنية مجتمعي طرفي الصراع من جزء تلك الحرب بالنظر إلى كون التغييرات الناتجة عن الحروب وخاصة جانبها الاجتماعي حيث لا يمكن استكشاف آثارها إلا بعد فترة من الزمن فإن هذا لا ينفي وجود مؤشرات يمكن ملاحظتها عبر عدة مستويات سياسية واقتصادية وعسكرية وسيكون المستوى السياسي محور اهتمام هذا البحث.

المشكل البحثي:

- هل أدى الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان إلى تقوية دور حزب الله داخل المعادلة السياسية اللبنانية وهو ما يعني بطبيعة الحال تشكل للسياسة الأمنية والعسكرية للحكومة الإسرائيلية؟

- هل كانت للعمليات العسكرية الإسرائيلية ضد لبنان 2006م تهدف إلى إضعاف هذا الدور لحزب الله؟

- كيف أثرت هذه الأحداث على الأوضاع السياسية في الجانبين؟

فرضية البحث:

لقد أدى الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان إلى تعاظم دور حزب الله وزيادة شعبيته وهو ما أدى بالمقابل إلى إضعاف شعبية الحكومة الإسرائيلية، ومن أجل تدارك هذا الخطأ أطلقت إسرائيل عمليات عسكرية ضد حزب الله لكسب التأييد داخل إسرائيل وإضعاف شعبية حزب الله داخل لبنان.

منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث على منهجية علمية تشمل المنهج التحليلي باعتبار أن طبيعة الدراسة تنصب على تحليل الوضع الداخلي اللبناني والإسرائيلي قبل الحرب الإسرائيلية على لبنان في صيف عام 2006م الذي نراه مناسباً لإيضاح وتفسير بعض المواقف أو تحليل بعض الاتجاهات.

أولاً: الوضع السياسي الداخلي اللبناني:

اتسم الوضع اللبناني الداخلي قبل الحرب بالاستقرار النسبي منذ التوصل إلى المصالحة الوطنية "اتفاق الطائف" وإعلان الجمهورية الثانية حيث أنهى اتفاق الطائف فعلياً الحرب الأهلية اللبنانية التي دامت خمسة عشر عاماً وظل نموذج الديمقراطية التوافقية كما هو بعد اتفاق الطائف (غالي، 2006م، ص111). وعلى الرغم من ذلك فإن اتفاق الطائف كرس دور الجماعات الإثنية فقد أعطى الاتفاق عدداً متساوياً من المقاعد لكل من المسيحيين والمسلمين في مجلس النواب اللبناني ومنح مزيداً من الاختصاصات لمجلس الوزراء ورئيسه مما يخلق نوعاً من التوازن بين منصب رئيس الجمهورية "المسيحي الماروني" ورئيس مجلس الوزراء "المسلم السني"، إلا أن هذا التوازن الجديد لم يؤد إلى مكافحة الروح الطائفية في لبنان إذ أصبحت عملية توزيع الوظائف الحكومية تتبع ميزان النفوذ الطائفي بين زعماء أو ممثلي الطوائف في الحكم (الأشعل، 2006م، ص43). ومع قرب الاستحقاق الرئاسي في لبنان الذي كان مقرراً في نوفمبر 2004م بدت الرغبة في التمديد للرئيس إميل لحود ومن ثم تعديل الدستور لكي يسمح بهذا التمديد الأمر الذي أدى إلى استقطاب للقوى السياسية اللبنانية بين معارض ومؤيد لهذا التعديل وإلى تفاقم الوضع السياسي

الداخلي الذي وصل ذروته باغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري في فبراير 2005م الأمر الذي كانت له آثاره على خريطة التحالفات بين القوى السياسية حيث أفرز ذلك قوى 14 آذار وقوى 8 آذار على النحو التالي (الكروبي، 2005م، ص14):

1- الانتخابات النيابية اللبنانية لعام 2000م:

تعد هذه الانتخابات أول انتخابات عامة بعد الانسحاب الإسرائيلي الأحادي من الجنوب اللبناني حيث أسفرت هذه الانتخابات عن تجديد عضوية مجلس النواب بنسبة توازي الثلث تقريباً وعن عدد من الكتل البرلمانية ممثلة في كتلة الحريري "22 عضواً" وكتلة حركة أمل "17 عضواً" وكتلة وليد جنبلاط رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي "13 عضواً" وكتلة حزب الله "12 عضواً" (عبد الحليم، 2005م، ص160).

ومثل العدد الإجمالي لأعضاء هذه الكتل ما يوازي نصف أعضاء المجلس يضاف ذلك إلى ما سبق كتلة المستقلين وعدد أعضائها 35 عضواً وأخيراً كتلة الأحزاب الصغيرة التي لم يحصل أي منها سوى على عدد محدود من المقاعد يتراوح بين مقعد واحد وأربعة مقاعد وقد بلغ عدد أعضاء تلك الكتلة 29 عضواً (بديع، 2003م، ص343). شهدت الساحة اللبنانية والإسرائيلية تطورات كثيرة منذ الانسحاب الإسرائيلي الأحادي الجانب من الجنوب اللبناني والشريط الحدودي الأمني في 24 مايو 2000م فقد شهدت الساحة الأولى إجراء الانتخابات النيابية وتشكيل حكومة جديدة برئاسة رفيق الحريري من عام 2000 وحتى عام 2004م وأدى التمديد للرئيس لحود إلى حالة من التداخل بين الداخل والخارج في إدارة التفاعلات والقضايا اللبنانية المفتوحة خاصة مستقبله كرئيس للبنان وسلاح حزب الله والعلاقة مع سوريا والحاجة إلى قانون انتخابي جديد فقد استمرت حالة الاستقطاب بين القوى السياسية اللبنانية حول هذه القضايا (أبو طالب ومنيسي، 2000م، ص10).

والجدير بالذكر حيث أنه عن الجانب الإسرائيلي فقد شهدت الساحة الإسرائيلية صعود شارون إلى رئاسة الوزراء وتبنيه سياسات قمعية في مواجهة انتفاضة الأقصى الأمر الذي أثر سلبياً على الحياة السياسية الإسرائيلية هذه فضلاً عن تأثيرها السلبي على المؤسسة العسكرية الإسرائيلية.

2- التمديد للرئيس لحود وتداعياته:

طبقاً للدستور اللبناني كان متوقعاً أن تنتهي مدة رئاسة لحود الذي تولى الرئاسة عام 1998م بحلول سبتمبر عام 2004م إلا أن الرئيس لحود أعلن في 25 من أغسطس 2004م أنه مستعد لقبول ولاية ثانية إذا طلبت أغلبية مجلس النواب منه ذلك (بلانفورد، 2007م، ص129). ومن ثم كان واضحاً أن سوريا قد عزمت على التمديد للرئيس لحود وذلك لتأمين الاستمرارية والاستقرار في علاقات الدولتين خاصة مع تدهور علاقات سوريا بالولايات المتحدة ولذلك مارست سوريا ضغوطاً شديدة في اتجاه تعديل الدستور اللبناني بهدف التمديد للرئيس لحود الأمر الذي شكل تحدياً لبعض القوى اللبنانية التي أبدت معارضتها إما لفكرة تعديل الدستور وإما لشخص الرئيس لحود المعروف بالولاء للنظام السوري أو للسببين معاً (غالي، 2006م، ص116). وارتباطاً بما سبق أقر مجلس الوزراء اللبناني في جلسة قصيرة استغرقت عشرة دقائق في 28 أغسطس 2004م تعديل المادة "49" من الدستور اللبناني وذلك بموافقة 23 وزيراً من أصل 30 وزيراً حيث صوت ثلاثة وزراء من كتلة النائب وليد جنبلاط ضد التمديد بالإضافة إلى امتناع أربعة وزراء عن الحضور (فياض، 2005م، ص193).

وقد كان لهذا الأمر صداه على المستوى اللبناني الداخلي والمستوى الدولي فداخلياً شبه ميخائيل الظاهر الذي كان قد أعلن ترشيحه لمنصب الرئاسة جلسة الحكومة التي أقرت مشروع التعديل بعملية تهريب جرت في ليلة لا ضوء قمر فيها معترضاً على التعديل وكذلك اعتراض النائب وليد جنبلاط وأعلن أنه لا يمكن أن يتواجد مع مشاغبين عسكريين (التقرير الإستراتيجي العربي، 2001م، ص315). بينما انتظرت باقي القوى اللبنانية المعارضة للتمديد استجلاء موقف رئيس الوزراء الحريري وما إذا كان سيبقى في منصبه أم يستقيل وحدد رئيس مجلس النواب نبيه بري يوم 3 سبتمبر كموعد للاقتراع البرلماني حول تعديل المادة "49" من الدستور أملاً أن تصبح ولاية لحود أمراً واقعاً (بلانفورد، 2007م، ص132). أما على الصعيد الدولي فقد تحركت الولايات المتحدة وفرنسا داخل مجلس الأمن بهدف استصدار قرار يستبق جلسة مجلس النواب اللبناني المحدد موعدها في يوم 3 سبتمبر 2004م. ومع إقرار مجلس الوزراء مشروع التعديل الدستوري من أجل التمديد للرئيس لحود شهد الموقف الفرنسي تصعيداً وذلك من أجل استباق الاقتراع البرلماني على مشروع التعديل ومن ثم أيدت فرنسا الجهود الأمريكية لإصدار قرار دولي من مجلس الأمن (جاد، 2003م، ص27).

وفي الثاني من سبتمبر 2004م ونتيجة للجهود الأمريكية الفرنسية صدر القرار الدولي رقم 1559 عن مجلس الأمن بموافقة تسع دول وامتناع ست دول عن التصويت من ضمنها الصين وروسيا حيث نص القرار 1559 على الآتي: مطالبة جميع القوات الأجنبية الباقية في لبنان بالانسحاب من لبنان، والدعوة إلى نزع أسلحة كافة الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وحلها، ودعم سيطرة الحكومة اللبنانية على كافة التراب اللبناني، والدعوة لإجراء الانتخابات في موعدها (جاد، 2003م، ص31).

حيث يرى الباحث أنه في إطار السياق السابق يمكن القول أن القرار قد طالب بانسحاب جميع القوات العسكرية السورية وذلك على اعتبار أن القوات الإسرائيلية انسحبت من الجنوب اللبناني في مايو 2000م على الرغم من وجودها في مزارع شبعا وكذلك دعا القرار إلى حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية أي نزع سلاح الميليشيات في المخيمات الفلسطينية ونزع سلاح حزب الله الذي كان محتفظاً به منذ توقيع اتفاق الطائف في عام 1989م. وقد انقسمت القوى السياسية اللبنانية في موقفها من هذا القرار إلى فريقين الأول تحمس لمضمون القرار خاصة فيما يتعلق بضرورة انسحاب القوات السورية من لبنان وبالذات في ضوء الربط بين وجود هذه القوات والمساس بسيادة واستقلال لبنان بينما اعتبر الفريق الثاني الذي يضم حزب الله وحركة أمل القرار بمثابة مؤامرة على المصالح اللبنانية الوطنية ومحاولة لفرض الوصاية على لبنان (بديع، 2003م، ص351).

3- انتخابات مجلس النواب مايو 2005م وأزمة تشكيل الحكومة:

كان هناك جدل واسع قبل إجراء الانتخابات النيابية حول قانون الانتخاب الذي سيتم إجراء الانتخابات وفقاً له فالمعروف أن لبنان لم يشهد استقراراً تشريعياً فيما يتعلق بقانون الانتخابات منذ استقلاله في عام 1943م باستثناء قانون انتخاب سنة 1960م الذي أجرت في إطاره أربع انتخابات تشريعية متتالية. فقد كان التلاعب بحدود الدوائر الانتخابية هو الأداة الأساسية التي استخدمتها القوى السياسية المختلفة للتحكم في نتائج العملية الانتخابية وعلى الرغم من أن اتفاق الطائف نص على اعتماد المحافظة كأساس للدائرة الانتخابية بهدف دمج مختلف الطوائف معاً والقضاء على الطائفية السياسية فإن هذا الأمر لم يطبق ومع الرفض الشديد لقانون الانتخاب لعام 2000م، إلا أنه تم إجراء الانتخابات النيابية وفقاً له (أبو طالب ومنيسي، 2000م، ص20). حيث قسم هذا القانون بحسب المادة 2 منه الدولة اللبنانية إلى 14 دائرة انتخابية فجعل بيروت 3

دوائر وجبل لبنان 4 دوائر وشمال لبنان دائرتين والبقاع 3 دوائر والجنوب دائرتين. ويلاحظ من خلال هذا التقسيم أن القانون لم يعتمد نظاماً واحداً للدوائر فقد خلط بين الدوائر الصغرى "القضاء" حيناً والدوائر الكبرى "المحافظة" أحياناً أخرى وجعل المحافظتين دائرة في بعض التقسيمات ومن المحافظة الواحدة عدة دوائر في حالات أخرى. وبحسب القانون فإن الاقتراع يكون عاماً وسرياً وتنص المادة "62" منه على أن النظام المعتمد للفوز بالمقاعد هو نظام الأكثرية بحيث يفوز أعضاء اللائحة الذين يحصلون على أكبر عدد من أصوات المقترعين كل في مكان ترشحه (الكروبي، 2005م، ص23).

أما فيما يتعلق ببرامج الأحزاب والتيارات السياسية في لبنان فلم تعلن هذه الأحزاب والتيارات عن أي برنامج عمل سياسي وذلك لانشغالها ببناء تحالفات جديدة حيث حرصت كل طائفة وقوة سياسية على بناء تحالفات مع قوى وطوائف أخرى وكانت هذه التحالفات هي أساس المرحلة السابقة للانتخابات النيابية فعلى سبيل المثال دخل تيار المستقبل والحزب التقدمي الاشتراكي وحزب الله وحركة أمل في تحالف رباعي خلال العملية الانتخابية الأمر الذي أدى إلى قلق مسيحي من هذا التحالف المسلم "السني – الشيعي – الدرزي" حيث أن المسيحيين كانوا رافضين لقانون الانتخاب لعام 2000م إلا أنه مع الضغط الفرنسي والأمريكي تم إجراء الانتخابات وفقاً لهذا القانون (أحمد، 2005م، ص99).

4- الوضع الأمني والعسكري:

يحلل هذا الجزء الوضع اللبناني العسكري في الجنوب اللبناني بعد الانسحاب الإسرائيلي وما تلاه من سلسلة الاغتيالات السياسية التي بدأت باغتيال الحريري على النحو التالي:

أ- حزب الله والوضع الأمني في الجنوب اللبناني بعد الانسحاب الإسرائيلي:

انسحبت قوات جيش الاحتلال الإسرائيلي من الجنوب اللبناني ومنطقة الحزام الأمني في 24 من مايو 2000م وذلك بفضل المقاومة المتمثلة في حزب الله حيث أجبرت هذه المقاومة قوات جيش الاحتلال الإسرائيلي على الانسحاب الأحادي الجانب من لبنان (فياض، 2005م، ص151). وفي إطار ذلك أكدت الأمم المتحدة أن هذا الانسحاب الإسرائيلي جاء تنفيذاً للقرار "425" الصادر عن مجلس الأمن علماً أن هذا القرار صدر عن مجلس الأمن في 19 مارس 1978م عقب الاجتياح الإسرائيلي الأول في لبنان (المرجع السابق، 2005م، ص158).

ب- الاغتيالات السياسية في لبنان:

تعرض وزير الاقتصاد اللبناني مروان حمادة في أكتوبر 2004م لمحاولة اغتيال بسيارة مفخخة بعبوة ناسفة تزن 10 كيلوجرامات وبالرغم من نجاته إلا أن هذا الحادث مثل بداية لسلسلة من التفجيرات والاغتيالات لشخصيات معروفة على الساحة اللبنانية ووصل ذلك ذروته مع اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري الذي تعرض موكبه لانفجار في 14 فبراير 2005م حيث توفي 23 شخصاً و220 جريحاً ولم ينج من الحادث من مرافقيه إلا باسل فليحان الذي لقى حتفه فيما بعد بسبب إصابته الخطيرة وقد كان من بين تداعيات هذا الحادث انضمام سعد الحريري الذي خلف والده في زعامة تيار المستقبل رسمياً إلى المعارضة للوجود السوري في لبنان (بلقزير، 2005م، ص48). وارتباطاً بما سبق رفض وزير الداخلية سليمان فرنجية فكرة التحقيق الدولي خشية فتح باب التدخل الخارجي يضاف إلى ذلك إرسال الأمم المتحدة بعثة لتقصي الحقائق إلى لبنان أصدرت تقريراً جاء فيه: "أن اغتيال الحريري جرى في سياق سياسي وأمني يتسم باستقطاب حاد حول مسألة النفوذ السوري في لبنان وعجز الدولة اللبنانية عن توفير الحماية الكافية لمواطنيها وأن الحكومة السورية تتحمل مسؤولية رئيسية عن التوتر الذي سبق اغتيال الحريري متجاوزة في ذلك القدر المعقول في علاقات التعاون والجوار بين الطرفين" (سعد، 2007م، ص94).

5- الموقف اللبناني تجاه تسوية الصراع مع إسرائيل:

لم يكن هناك أي اتفاقات بين الطرفين اللبناني والإسرائيلي منذ الاحتلال الإسرائيلي للبنان عام 1982م سوى تفاهم أبريل الموقع في 26 أبريل 1996م وهو الاتفاق الخطي الوحيد المعقود بين إسرائيل ولبنان بمشاركة سوريا وتوقيع كل من الولايات المتحدة وفرنسا ووفقاً له تم إيقاف العمليات العسكرية الإسرائيلية في لبنان حيث تضمن توقف حزب الله والمنظمات المسلحة عن استهداف إسرائيل بالصواريخ مقابل توقف إسرائيل عن استهداف المدنيين اللبنانيين واعتمد هذا التفاهم لتنفيذه على آليتين الأولى أمنية تمثلت في لجنة مراقبة والثانية تتمثل في المجموعة الاستشارية برئاسة الولايات المتحدة (ثابت، 2000م، ص97).

وبفشل القمة الأمريكية السورية التي تمت في جنيف في مارس 2000م لاستئناف محادثات السلام حيث رفض الرئيس حافظ الأسد عرض باراك للانسحاب الإسرائيلي من الأراضي السورية، لم يدخل الطرفان اللبناني والإسرائيلي في أية مفاوضات نظراً لأن لبنان كان دائماً يصر على

ضرورة تلازم المسارين اللبناني والسوري ومن ثم عدم انفراد إسرائيل باتفاق للتسوية معه دون أن يكون هناك اتفاقاً على المسار السوري (حبيب، 2001م، ص9). وبعد الانسحاب الإسرائيلي من لبنان في 24 مايو 2000م لم يدخل الطرفان في أية مفاوضات أو اتفاق للتسوية، حيث تم الانسحاب الإسرائيلي بشكل منفرد (أحمد، 2005م، ص106).

ومع استمرار الرفض الإسرائيلي للانسحاب من مزارع شبعا احتفظ حزب الله بسلاحه كذلك قام بعدة عمليات مسلحة فيما استهدفت أسر بعض الجنود لمبادلتهم وكان لبعض القوى اللبنانية تحفظات على عمليات حزب الله خشية أن يؤثر ذلك على المصالح اللبنانية ويتمثل ذلك في موقف تحالف 14 آذار والذي رأى ضرورة نزع سلاح حزب الله. في مقابل ذلك رأى حزب الله تسانده في ذلك قوى 8 آذار ضرورة الاستمرار في مواجهة إسرائيل طالما لم تحل قضية مزارع شبعا وتلال كفر شوبا (عبد الحليم، 2005م، ص173).

ثانياً: الوضع السياسي الداخلي الإسرائيلي:

انسحبت القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان في مايو 2000م وبعد أشهر قليلة من هذا الانسحاب اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الثانية – انتفاضة الأقصى في 28 سبتمبر عام 2000م وقد ساهمت الانتفاضة إلى حد كبير في عملية تدني شعبية إيهود باراك الأمر الذي أدى إلى صعود شارون إلى سدة الحكم وبالرغم من اعتماد حكومة باراك على استخدام القوة في التعامل مع الانتفاضة إلا أنه فتح باب الحوار أمام الفلسطينيين حيث كان الهدف الأساسي لدى باراك تهدئة الوضع الأمني المتفاقم (مرتضى، 2004م، ص40). حيث تجدر الإشارة إلى أنه وبفشل باراك في التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين تراجعت شعبيته وفي الوقت نفسه أدت الانشقاقات داخل الائتلاف الحاكم إلى فقده الأغلبية البرلمانية ومن ثم اضطر باراك إلى تقديم استقالته والدعوة إلى إجراء انتخابات على منصب رئيس الحكومة في شهر فبراير 2001م انتهت بوصول أرييل شارون إلى سدة الحكم وهزيمة باراك.

1- حكومة شارون الأولى 2001م:

كان أمام شارون خياران لتشكيل الحكومة: الخيار الأول يمثل في تشكيل حكومة من الليكود مع أحزاب اليمين والوسط. والخيار الثاني إقامة ائتلاف مكونه الأساسي حزبا العمل والليكود. غير أنه رأى بأن أفضل وسيلة لإقامة حكومة مستقرة تتمثل في إقامة حكومة وحدة وطنية بضم حزب

العمل من جانب وتنازل حزب الليكود عن حقيبتي الخارجية والدفاع من جانب آخر ونتيجة لذلك أوضح شارون في خطابه الذي ألقاه أمام الكنيست في السابع من مارس 2001م أنه سعى لتأسيس حكومة موسعة تكون قادرة على تجميع كل القوى في مواجهة تحديات الوضع الراهن (ريخس، 2005م، ص216).

وبالفعل شكل شارون ائتلاف حكومياً لخص أهدافه في الآتي بحسب أهميتها بالنسبة لغالبية الإسرائيليين وهي: تحقيق الأمن القومي والأمن الشخصي لمواطني الدولة جميعهم، وتحقيق الأمن والسلام الحقيقي بين إسرائيل وجيرانها على أساس اتفاقات سلام وطيدة، وتهيئة الظروف لتطوير اقتصاد حر ومزدهر ورفاهة اجتماعية ومكافحة الفقر والبطالة وتقليص للفجوات الاجتماعية والاستثمار في رفع مستوى التعليم وتعزيز الهجرة إلى إسرائيل والاستيعاب الناجح للمهاجرين في كافة ميادين الحياة وتعزيز الاستيطان في كل أنحاء إسرائيل وتوسيعه وتطويره وتحصين النظام الديمقراطي وحقوق الإنسان وسلطة القانون وتعميق التعليم وتعزيز الارتباط بتراث إسرائيل وبتجسيد الصهيونية وتعزيز المساواة في المجتمع الإسرائيلي في جميع القطاعات والطوائف (ظاظا، 1999م، ص36)

أما على صعيد الأحزاب الإسرائيلية فكانت الأزمة التي يمر بها حزب العمل هي الأبرز على الساحة الإسرائيلية فعقب استقالة باراك من الحزب مر الحزب بصراع بين المتنافسين على خلافته وتجسد هذا الخلاف أولاً حول الموقف من الائتلاف الذي سعى شارون إلى تأسيسه بعد فوزه في الانتخابات داعياً حزب العمل للمشاركة فيه وبينما تزعم أبراهام بورج رئيس الكنيست جبهة المعارضين لدخول الحزب الائتلاف. قاد شيمون بيريز الرئيس المؤقت لحزب العمل آنذاك الجبهة الأخرى الداعية للانضمام إلى الائتلاف الحكومي، غير أن هذا الصراع انتهى بفوز بنيامين بن اليعازر برئاسة الحزب وهو يعد في نفس الوقت نفسه أكثر الوزراء المشاركين في الحكومة قرباً من أفكار شارون وتوجهاته (سموحا، 1998م، ص77).

وبالرغم من فشل شارون في علاج الوضع الأمني والقضاء على الانتفاضة بالقوة في الوقت الذي كان الاقتصاد الإسرائيلي يمر بأزمة طاحنة لم يشهدها من عقود وتمثلت في انخفاض عائد السياحة وتدهور قطاعات المقاولات والبناء والزراعة وارتفاع نفقات الدفاع والأمن وحماية المستوطنات والمستوطنين إلا أن شعبيته لم تتأثر حيث تم انتخابه مرة ثانية، بل واستطاع أن يضاعف عدد مقاعد حزبه "الليكود" في الكنيست من 19 مقعداً إلى 38 مقعداً حيث كشفت الانتخابات المبكرة للكنيست "السادسة عشر" التي أجريت في 29 يناير 2003م عن استمرار

صعود نفوذ اليمين الإسرائيلي بصفة عامة مع تراجع كبير وغير مسبوق لليسار بحصوله على 19 مقعداً كذلك أدت الانتخابات إلى تقليص تمثيل حزبي ميرتس وشاس (مفيد، 2006م، ص122).

2- حكومة شارون الثانية 2003م:

بفشل خيار تشكيل ائتلاف حكومي يمثل حكومة وحدة وطنية لرفض حزب العمل الانضمام إلى حكومة شارون واستبعاد خيار حكومة تضم شاس والحزب القومي وحزب الاتحاد الوطني، فضل شارون تشكيل حكومة تضم حزب شينوي والحزب الديني القومي وحزب الاتحاد القومي وقد قررت الكتل والأحزاب المشاركة في الائتلاف العمل معاً في حكومة واحدة لمواجهة التحديات الأمنية والسياسية التي تواجهها إسرائيل والعمل وفق عدة مبادئ منها تعزيز أمن إسرائيل والاستقرار في المنطقة، كذلك العمل على دفع السلام مع كل دول المنطقة وشعوبها مع الحفاظ على المصالح الأمنية والتاريخية والقومية الإسرائيلية (مفيد، 2006م، ص130). كذلك أن تتم التسويات مع الفلسطينيين والسوريين على أساس قراري مجلس الأمن الدولي 242 و338، أما بالنسبة للبنان فقد رأت الحكومة أن على لبنان الوفاء بالقرار 425 في الوقت نفسه ستعمل الحكومة الإسرائيلية وفقاً للأسس التي طرحها رئيس الوزراء في هرتسيليا في 14 ديسمبر 2002م والتي تعتمد على تسوية سياسية تتضمن دولة فلسطينية (الشعيبي، 2004م، ص91). وبعد أقل من عام من تشكيل الائتلاف الحكومي دخلت حكومة شارون في عدة أزمات على النحو التالي:

أ- أزمة الائتلاف الحكومي:

دخل الائتلاف الحكومي في مواجهات بين رئيس الوزراء شارون والأحزاب الأخرى وكان أول هذه المواجهات بين شارون ووزراء الاتحاد القومي المفدال وذلك في إطار ضمان أغلبية لتمرير خطة الفصل الأحادي الجانب فك الارتباط داخل مجلس الوزراء حيث عمد شارون إلى إقالة وزراء الاتحاد القومي، حيث لم يؤثر خروجهم من الحكومة على أغلبية حكومة شارون في الكنيست ومن جانب آخر استقال زعيم حزب المفدال ومعه نائبه بالتزامن مع إقالة وزراء الاتحاد القومي (حفني، 1993م، ص44). ولم يكتف شارون بذلك ولكنه عمل على زرع الانشقاقات داخل حزب شينوي وأدت الخلافات بين حزب شينوي وشارون وتصويت نوابه في ديسمبر 2004م ضد مشروع الميزانية إلى قيام شارون بإقالة وزراء الحزب ومن ثم يمكن القول أن معارك شارون داخل الائتلاف الحكومي أظهرت حجم الانشقاقات والصراعات داخل الأحزاب الإسرائيلية

(ظاظا، 1999م، ص61). وبالإضافة إلى ما سبق اتضح أن الحزبين الكبيرين في إسرائيل قد مرا بأزمات داخلية وذلك على النحو التالي:

- **أزمة حزب العمل:** مر حزب العمل بصراع عنيف على رئاسته بعد استقالة باراك، الأمر الذي انتهى بفوز بن اليعازر كما سلف الذكر ولكن مع مرور الوقت لم يتجاوز الحزب أزمته حيث تدنى تمثيله في الكنيست بحصوله في انتخابات الكنيست السادسة عشر على 19 مقعداً خاسراً بذلك ستة مقاعد وبدا واضحاً أن الحزب يعاني من أزمة حادة منذ مقتل إسحاق رابين في نوفمبر 1995م وأدت سياسة باراك 1999م-2001م إلى تعميق أزمة الحزب بعد أن اقترب كثيراً من رؤية اليمين (درويش وبشير، 1998م، ص89) حيث أدى انضمام الحزب إلى حكومة شارون الأولى إلى تدهور شعبيته واستمرت الصراعات الداخلية في الحزب بعد انتخابات 2003م على الرغم من رفض عمير مستناع رئيس الحزب آنذاك الانضمام إلى الائتلاف الحكومي ولكن باستقالة مستناع وقبول الحزب لعودة شيمون بيريز لرئاسة الحزب الأمر الذي أدى إلى انضمام بيريز إلى الائتلاف الحكومي في عام 2005م مبرراً ذلك بحماية خطة فك الارتباط من تهديدات اليمين ولإدراكه أن أغلب الإسرائيليين يؤيدونها ولكن هذا الأمر لم يرفع من شعبية الحزب كثيراً (نور الدين، 2007م، ص111).

وفي 10 نوفمبر 2005م وإثر الانتخابات الداخلية للحزب حدث تغير فريد كان بمثابة انقلاب جذري داخل الحزب وهو مجيء أول سفاردي لرئاسة الحزب "عمير بيرتس" حيث أن الحزب تحت رئاسة بيريز تحول إلى حزب عاجز عن المنافسة السياسية أو طرح بديل حقيقي ومنافس لليمين الإسرائيلي وبات متمشياً مع توجهات الليكود الأمر الذي أفقد الحزب قواعده الشعبية والانتخابية التي ترى فيه تمايزاً عن الليكود ومن ثم اليمين وأدى ذلك إلى تفكك جبهة اليسار وتدني نسب التأييد له في الشارع الإسرائيلي (أنور، 2005م، ص247).

- **أزمة حزب الليكود:** شهد حزب الليكود هو الآخر أزمة داخلية بين رئيسه والمعارضين له بالحزب، حيث دارت معارك بين شارون رئيس الحزب والمعسكر المعارض له بالحزب بزعامة بنيامين نتنياهو، حيث قاد الأخير معارضة خطة فك الارتباط التي طرحها شارون للانسحاب الأحادي من قطاع غزة مع تفكيك كافة المستعمرات به، بالإضافة إلى أربع مستعمرات نائية في الضفة الغربية ومع عرض شارون هذه الخطة للتصويت في اللجنة المركزية للحزب أعلن نتنياهو رفضه لهذه الخطة (أنور، 2005م، ص261). وطالب بتحقيق شروط ثلاثة لتأييده هذه الخطة وهي استمرار إسرائيل في السيطرة على المعابر الحدودية بعد الانسحاب من قطاع غزة والحصول

على إعلان واضح من واشنطن بأنها تعطي لإسرائيل الحق في ضم التجمع الاستيطاني الذي يفترس 8% من أراضي الضفة الغربية إلى حدود إسرائيل في داخل الخط الأخضر "حدود 4 يونيو 1967م" وتعهد واشنطن بتأييد إسرائيل في مطالبتها للفلسطينيين بإسقاط حق العودة وقد حصل شارون بالفعل على التعهدات الأمريكية المطلوبة مما وضع معسكر اليمين والليكود في مأزق حقيقي وفي الاستفتاء الذي حدث داخل الحزب على هذه الخطة أعرب 59.5% من أعضائه عن رفضهم لها (الشعيبي، 2004م، ص100).

وقام شارون بتقديم خطة معدلة لمجلس الوزراء للحصول على موافقته تمهيداً لعرضها على الكنيست وبعد تمرير الموافقة على الخطة المعدلة في رئاسة الوزراء واضحاً أن المعارك الداخلية داخل حزب الليكود قد اشتدت على خلفية خطة فك الارتباط وزاد الأمر سوءاً عندما أعلن 13 نائباً في الحزب أنهم سيصوتون ضد الميزانية المقترحة حتى يسقطوا شارون وحكومته وبذلك يحولون دون إتمام تنفيذ خطة فك الارتباط الأمر الذي قاد إلى احتمال إقدام شارون على حل الكنيست والدعوة إلى انتخابات مبكرة مع الانفصال عن حزب الليكود وتكوين حزب جديد (العبيدي، 2011م، ص70).

وبالفعل أعلن شارون عن انسحابه من حزب الليكود الذي أسسه بنفسه وتشكيل حزب كاديما ولم يختلف برنامج حزب كاديما عن رؤية شارون في القضايا السياسية المختلفة وفيما يتعلق بمستقبل التسوية مع الفلسطينيين ويمكن إجمال برنامج كاديما السياسي في الآتي: هو أن تكون القدس عاصمة أبدية لإسرائيل غير خاضعة للتقسيم أو التجزئة وإقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح بعد القضاء على الإرهاب وتفكيك المستوطنات العشوائية في الضفة الغربية مع الإبقاء على الكتل الاستيطانية الكبيرة وضمها إلى إسرائيل، وغور الأردن يقع ضمن المناطق الأمنية الإسرائيلية واستمرار بناء الجدار العازل وفقاً لمساره المعدل حفاظاً على الأمن الإسرائيلي (البقاعي، 2003م، ص26).

وهكذا نرى فإن الانشقاق الذي قاده شارون أفضى إلى إنشاء حزب جديد وهو حزب كاديما كحزب ومشروع سياسي يقوم على أنقاض حزب الليكود وتم تقديم هذا الحزب إلى الشارع الإسرائيلي بصفته أمل إسرائيل الجديد وانتقل كثير من أعضاء حزب الليكود إلى حزب كاديما كذلك انتقل بعض أعضاء حزب العمل إليه فانتقل ثلاثة من أهم رموزه السياسية هم مؤسسوه والأب الروحي له شيمون بيريز وحاييم رامون وداليا ايتسيك. أيضاً لم تقتصر ظاهرة الانشقاقات على حزب الليكود وإنما طالت الحزب الديني القومي "المفدال" وكذلك حزب شينوي نتيجة

الصراعات الداخلية حول القيادة وهوية الحزب وعلاقاته مع باقي المنظومة الحزبية الأخرى. في مقابل هذا كانت هناك ظاهرة الاندماج الحزبي نتيجة عمليات إعادة بناء التحالفات السياسية التي شكلت اتجاهاً معاكساً لظاهرة التفتيت وكان أبرز تلك الاندماجات ما حدث بين الليكود وإسرائيل بعاليا بزعامة ناتان شرانسكي وهو التحالف الذي كان سبباً في تدعيم حزب آخر هو إسرائيل بيتنا برئاسة "أفيجدور ليبرمان" بوصفه معبراً عن مصالح اليهود الروسي (السعدي، 1989م، ص60).

وأدى بروز تيار ثالث بثقل حزب كاديما إلى خلخلة السمات الحاكمة لنظام الثنائية الحزبية الذي ميز تطور بنية السياسة الإسرائيلية في شقها المؤسسي والفكري طول السنوات من عام 1997-2005م ونقله إلى بنية متعددة القوى كما ساهم ذلك في تبيان الفوارق العقائدية تجاه العديد من القضايا بين القوى المهيمنة على تلك المنظومة إلا هذا لم يؤثر على القضية المركزية المتعلقة بتسوية مع الفلسطينيين حيث كان هناك اتفاق حول الأسس العامة للتسوية مع الفلسطينيين وهي لا للعودة إلى حدود 4 يونيو 1967م لا لتقسيم القدس لا لإزالة كافة المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية كما حدث في قطاع غزة لا لعودة اللاجئين الفلسطينيين داخل الخط الأخضر، لكنه بدا أن هناك ثمة فوارق نسبية بعد تلك التغييرات تجاه هذه الأسس بين القوى الرئيسية السياسية، هذه الفوارق هي التي بلورت خصائص البرنامج الانتخابي لكل حزب قبل انتخابات مارس 2006م (العبيدي، 2011م، ص78).

3- انتخابات الكنيسة السابعة عشر مارس 2006م:

بعد أن أسس شارون حزب كاديما لم يكن لديه تصور محدد عن موعد الانتخابات الجديدة إذ كان يأمل أن تكون قريبة وانصبت جهوده على تدعيم حزبه الجديد وخطة فك الارتباط غير أنه بفوز عمير بيرتس بزعامة حزب العمل وانسحابه من الائتلاف قبل شارون بفكرة تبكير موعد الانتخابات (التقرير الإستراتيجي العربي، 2007م، ص34).

وفي 23 نوفمبر 2005م أصدر الرئيس الإسرائيلي موشي كتساف مرسوم يخول لشارون حل الكنيست والدعوة لإجراء انتخابات مبكرة في مارس 2006م وأعقب هذا مرسوم آخر يقرر حل الكنيست ومن ثم نشأت بنية ذات محددين أولها اعتبار حكومة شارون التي باتت تضم وزراء من حزبه كاديما بعد انسحاب كافة الوزراء من الأحزاب الأخرى من الائتلاف الحكومي-حكومة انتقالية لحين إجراء الانتخابات وثانيهما أن القوى المعارضة لقرار حل الكنيست (ألفي، 2009م، ص46) وتبكير موعد الانتخابات مهلة قدرها 21 يوماً قبل أن يدخل القرار حيز التنفيذ لتشكيل ائتلاف جديد مكون من 61 عضواً بالكنيست لوقف قرار الحل ومن ثم دعوة الرئيس الإسرائيلي

إلى اختيار أبرز الشخصيات التي يرشحها الائتلاف الجديد لتشكيل حكومة جديدة حتى الموعد الفعلي للانتخابات وإذا لم تتمكن هذه القوى من تشكيل الائتلاف يدخل قرار الحل وإجراء الانتخابات المبكرة حيز التنفيذ الفعلي (عكاشة، 2009م، ص117) .

وفي أثناء استعدادات الأحزاب والقوى السياسية الإسرائيلية للانتخابات التي ستجرى في مارس 2006م أصيب شارون بجلطة دماغية أدخلته في غيبوبة كاملة وطبقاً للانتقال السلمي الذي يتم وفقاً للمادة 16 من القوانين الأساسية أصبح إيهود أولمرت وزير المالية والقائم بأعمال رئيس الوزراء هو رئيس حزب كاديما (المرجع السابق، 2009م، ص122). وأسفرت نتائج انتخابات الكنيست السابعة عشر عن فوز حزب كاديما بـ29 مقعداً، بينما حصل حزب العمل على 19 مقعداً، أما حزب الليكود فقد حصل على 12 مقعداً وحصل حزب شاس على 12 مقعداً وحزب إسرائيل بيتنا على 11 مقعداً والاتحاد القومي على 9 مقاعد وحصل حزب جيل المتقاعدين على 7 مقاعد (العبيدي، 2011م، ص83). ويمكن الإشارة إلى أبرز المؤشرات التي حملتها هذه الانتخابات على النحو التالي:

أ- بلغ عدد المقترعين في تلك الانتخابات 3.137 مليون ناخباً أي ما يعادل 63.3% من إجمالي عدد الكتلة الانتخابية البالغة 5.016 مليون ناخباً ويعد هذا المعدل هو الأقل في تاريخ الانتخابات الإسرائيلية ويمكن إرجاع ذلك إلى وجود قوى لم تحسم موقفها النهائي لصالح المشاركة في الانتخابات بالإضافة إلى الاعتقاد بأن كاديما حسم نتائج الانتخابات لصالحه قبل إجرائها.

ب- الخاسر الأكبر في هذه الانتخابات كان هو الحزبان الكبيران الليكود والعمل واللذان اعتبرا ممثلين لأهم تيارين اليمين والوسط حيث فقد حزب الليكود أكثر من ثلثي المقاعد التي كانت بحوزته في الكنيست السابق.

ج- خرج حزب العمل من هذه الانتخابات شبه متعادل على الرغم من الصعوبات التي اعترضت زعامته الجديدة فبالرغم من حصوله على 19 مقعداً في الانتخابات إلا أنه لا يمكن إغفال انضمام أربعة من أهم رموزه السياسية إلى حزب كاديما.

د- مثل عدد المقاعد التي حصل عليها حزب جيل المتقاعدين وإسرائيل بيتنا مفاجأة (مفيد، 2006م، ص145) وبدأت القوى السياسية تسرع في تشكيل الائتلاف الحكومي الجديد وشهدت هذه الفترة سيادة المناورات السياسية ذات الطابع المصلحي واستطاع إيهود أولمرت حشد التأييد

لحكومته بانضمام حزب العمل للائتلاف الحكومي حيث مثل حزبا كاديما والعمل نواة هذه الحكومة وفي 4 مايو صدق الكنيست على الائتلاف الحكومي الذي يتكون من أربع قوى حزب كاديما والعمل وشاس وجيل المتقاعدين برئاسة أولمرت وسيطر هذا الائتلاف على 67 مقعداً وتم انتخاب داليا ايتسيك رئيساً للكنيست كأول امرأة ترأس الكنيست (ألفي، 2009م، ص61)

والملاحظ على هذه الحكومة الجديدة أنها خلت من ممثلين لشريحة مهمة من السكان هي اليهود الروس كذلك تراجع عدد الجنرالات داخل الحكومة، إذ تقوم الحكومة على أغلبية مدنية بالإضافة لكون الرباعي الذي يشكل السياسة الإسرائيلية ذا طابع مدني "رئيس الوزراء ووزير الدفاع ووزيرة الخارجية ووزير المالية" (ماهر، 2009م، ص57).

ثالثاً: الوضع الأمني والعسكري:

حيث يتناول هذا الجزء مفهوم الأمن الإسرائيلي والسياسات الإسرائيلية في مواجهة انتفاضة الأقصى بالإضافة إلى أزمة المؤسسة العسكرية.

1- مفهوم الأمن الإسرائيلي:

يشير مفهوم الأمن إلى تلك المبادئ الرئيسية أو المعتقدات الجوهرية التي تعتمد عليه دولة ما في التعامل مع القضايا الأمنية الكبرى ويقوم مفهوم الأمن الإسرائيلي على ثلاثة افتراضات رئيسية. أولها أن إسرائيل تواجه تهديداً يمس وجودها نفسه بما يعنيه ذلك من اتخاذ صراعها مع العرب طابع المباراة الصفرية. وثانيهما أن إسرائيل لا تستطيع حسم ذلك الصراع مع العرب بالوسائل العسكرية لذلك فرغم الاعتماد على جيشها الذي تستخدمه للحفاظ على وجودها وليس لإزالة أعدائها. وثالثها أن إسرائيل لا تستطيع الاعتماد على قوة خارجية للحفاظ على وجودها ومن ثم فعليها بناء أمنها بالاعتماد على قدرتها الذاتية (حمزة، 2006م، ص80).

وجدد المفكر والوزير الإسرائيلي الأسبق ايجال آلون أهداف الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية في كتابه "ثلاثة حروب وسلام واحد" على النحو الآتي: بقاء إسرائيل قوية ومسيطرة لضمان حمايتها من أي هجوم عربي محتمل ويتم ذلك عن طريق إنشاء جيش قوي ذي كفاءة عالية وتقنية متطورة، وحل مشكلة الأقلية العددية للمجتمع الإسرائيلي عن طريق التوسع السكاني ويتم ذلك بتشجيع النمو الطبيعي للسكان من جهة والهجرة اليهودية الجماعية إلى إسرائيل من جهة أخرى وقد رأى بن جوريون أنه لن يكون هناك أمن لإسرائيل من دون هجرة "فهي التي تخلف واقعاً استيطانياً جديداً في الأراضي المحتلة" (المرجع السابق، 2006م، ص80).

الحفاظ على تفوق المجتمع الإسرائيلي باستمرار في تطوره الاجتماعي والاقتصادي والعلمي بغية زيادة الهوة بين هذا المجتمع المتقدم والمجتمعات العربي التي يعتبرونها مجتمعات متخلفة وذلك للحصول على تفوق سياسي وعسكري حاسمين ودائمين (عكاشة، 2009م، ص180). وإعداد المجتمع الإسرائيلي إعداداً عسكرياً كاملاً يؤهله بالتفاخر مع جيش عالي التدريب متطور التسليح لتحقيق انتصار سريع وحاسم مع تحقيق قوة ردع فاعلة. وفرض حدود آمنة وملائمة تمكن إسرائيل من الدفاع عن نفسها.

فهي في نظر آلون كانت تعتمد قبل حرب 1967م على قطاع ساحلي ضيق. فرض اتفاقية سلام تمكن اعتراف الحرب بإسرائيل وتضمن لها الحركة الحرة للسلع والأفكار ويرى آلون أن هذه الاتفاقية لن تتحقق إلا نتيجة تفوق عسكري إسرائيلي حاسم فيضطر العرب بسببه إلى الاعتراف بالأمر الواقع (ماهر، 2009م، ص77). ويقوم مفهوم الأمن الإسرائيلي على ثلاثة مبادئ أساسية تتمحور حولها الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية وهي على النحو التالي:

أ- الاعتماد على الهجوم "مبدأ الحركة":

يستند المبدأ الهجومي في مفهوم الأمن الإسرائيلي إلى مبررات أهمها محدودية القوات المسلحة من حيث الكم وضآلة العمق الإستراتيجي خاصة قبل عام 1967م والرغبة في استغلال التفوق النوعي في حرب تتسم بالاندفاع والحركة وفي هذا السياق تبرز ثلاثة أهداف رئيسية للمبدأ الهجومي، أولها حرمان أي طرف عربي من تحقيق أي إنجاز عسكري أو سياسي خلال الحرب. وثانيها تحطيم القوات العربية قدر الإمكان من خلال معارك سريعة وخاطفة. وثالثها إنهاء الحرب في أفضل وضع عسكرياً وسياسياً مما كان عليه في بدايتها الأمر الذي يعني أن دعم الردع الإسرائيلي، وأخذ هذا المبدأ يتعرض لتحد نتيجة تزايد استخدام الصواريخ في المعارك الحديثة، بالإضافة إلى التطور المتزايد الذي يلحق بكافة أنواع الصواريخ (مفيد، 2006م، ص181).

ب- الحدود الآمنة:

ارتبط مبدأ الحدود الآمنة من حيث الجوهر بإدراك القادة الإسرائيليين صعوبة الدفاع عن الحدود الإسرائيلية قبل عام 1967م، ويرتبط هذا المبدأ بالمبدأ الهجومي، حيث تم تكريس هذا الأخير نتيجة لغياب العمق الإستراتيجي الذي يمثل أحد متطلبات الحدود الآمنة وكان خط الحدود الإسرائيلي مع الأردن هو الأضعف على الإطلاق حيث لا تتجاوز المسافة بين نهر الأردن والبحر المتوسط 50 ميلاً لكنه كان يعوض ذلك أن الأردن يعد هو ولبنان أضعف حلقات

المواجهة العربية–الإسرائيلية ومن ثم تتمثل أهمية حرب 1967م فيما وفرته لإسرائيل من حدود أكثر أمناً من المنظور الجيواستراتيجي (الشعيبي، 2004م، ص112).

وعرّف آلون الحدود الآمنة بأنها هي: "تلك التي ترتكز على عمق إقليمي وموانع طبيعية مثل المياه والجبال والصحراء والممرات الضيقة والتي تحول دون تقدم جيوش برية مزودة بالمدرعات وهي الحدود التي تساعد على استخدام وسائل الإنذار الفعالة ضد اقتراب الطائرات المعادية والتي يمكن أيضاً أن تستخدم كقواعد ملائمة للقيام بهجوم مضاد" (مرتضى، 2004م، ص63). وقد أثرت عملية التسوية السلمية على هذا المبدأ حيث ينطوي القبول بصيغة الأرض مقابل السلام باعتبارها أساس عملية التسوية السلمية على تحول في النظرة للأهمية الأمنية للأرض ومن ثم في مبدأ الحدود الآمنة (المرجع السابق، 2004م، ص69).

ج– التفوق النوعي:

يرتبط هذا المبدأ بمحدودية المساحة وضآلة العمق الإستراتيجي وقد عبر بيريز عن أهميته عندما تحدث عن التفاوت الكمي الهائل بين إسرائيل والعرب وليس فقط على صعيد السكان وإنما أيضاً في مجال المساحة لكنه أبرز كيف يتيح التفوق النوعي في الوقت الراهن تجاوز تأثير التفاوت الكمي (أحمد، 2005م، ص120). ويشير هذا المبدأ من المنظور الإسرائيلي إلى معنى شامل فيقصد به وجود قوة ضاربة نوعية وأسلحة متقدمة تكنولوجياً ونظام تعبئة محكم وسرعة إعداد مسرح العمليات لذلك فهو يفرض إعطاء عناية خاصة لتنمية الإمكانات العلمية بشكل مستمر وخاصة في مجال التكنولوجيا العسكرية (زيادة، 2005م، ص95).

د– الاعتماد على قوة خارجية "إستراتيجية المناورة الخارجية":

وهي إستراتيجية تعطي ضماناً دائماً لإسرائيل ومصدر هذا الضمان في الوقت الحالي هو الولايات المتحدة التي تعتبر أكبر ذخر إستراتيجي لإسرائيل يضاف إلى ذلك قوتها الذاتية وذلك في إطار العلاقة المميزة مع الولايات المتحدة وذات الجذور العميقة والمعززة بتماثل القيم السياسية فيهما بالإضافة إلى الثقل الكبير الذي تلعبه الجالية اليهودية في تقوية هذه العلاقة (هايمر، ووالت، 2006م، ص25).

هـ– المبدأ التعبوي (الإستراتيجية التعبوية):

يقوم هذا المبدأ على مختلف أنواع التعبئة النفسية والمادية والإعلامية والبشرية ومن ضمنها نظام متميز وفريد من نوعه في العالم لتعبئة الاحتياط واستنفره وإعداده استمرار للحرب (المرجع

السابق، 2006م، ص30). وبالتالي فنظرية الأمن الإسرائيلي لا تتضمن تعزيز القوة العسكرية وحسب بل تشمل أيضاً السياسة الخارجية والتقدير الإستراتيجي للواقع الجيوبوليتيكي المحيط بكيان الدولة (منصور، 2002م، ص21). وقد لخص أرييل شارون في منتصف الثمانينيات أبرز الأسس والشروط المطلوبة لتعزيز أمن إسرائيل القومي في النقاط التالية التي لاتزال سارية المفعول حتى الآن وهي تأمين تفوق إسرائيل وتثبيت ميزان القوى المطلوب وتعزيز بنية إسرائيل التحتية الاقتصادية والعلمية والديموجرافية والمادية لكي تتمكن من حمل عبء أمنها القومي وإجراء مفاوضات سياسية من موقع راسخ من أجل مواصلة السلام بين إسرائيل والعرب وكذلك بلورة العلاقة بين إسرائيل والشعب اليهودي في الشتات فضلاً عن زيادة التعاون الإستراتيجي مع الولايات المتحدة وتطوير علاقات أمنية بدول آسيوية وشرق أوسطية وأفريقية ودول أخرى في العالم (حفني، 1993م، ص48).

2- السياسات الأمنية والعسكرية الإسرائيلية بعد الانسحاب من الجنوب اللبناني:

شكل الانسحاب الإسرائيلي الأحادي الجانب من جنوب لبنان هاجساً أمنياً للحكومة الإسرائيلية حيث جاء هذا الانسحاب بعد عمليات عسكرية كثيرة بينها وبين المقاومة اللبنانية المتمثلة في حزب الله وكانت عودة حزب الله شبه الرسمية كقوة حاكمة على الحدود تعني تهديداً متواصلاً لإسرائيل (الشعيبي، 2004م، ص106). فلم تظفر إسرائيل بتوقيع أي اتفاق سلام مع لبنان أو في فرض ترتيبات أمنية نضمن لها السيطرة على التطورات والحوادث التي تقع على الحدود ومن ثم فشل مبدأ الحدود الأمنية الذي يعتبر ركناً أصيلاً في العقيدة الأمنية والعسكرية أيضاً كذلك مثل الانسحاب تحدياً لفكرة الحرب الخاطفة التي تنادي بشن الحرب داخل أرض العدو مع عدم السماح بأي حال بانتقالها إلى العمق (ثابت، 2000م، ص111).

وتشكلت حركة رافضي الخدمة الجديدة عام 2002م كتتويج للجدل الذي كان يدور في الصحف الإسرائيلية حول مدى أخلاقية ممارسات الجيش الإسرائيلي في الأراضي المحتلة ففي 25 يناير 2002م ظهر إعلان مدفوع في صحيفة هارتس في صورة خطاب وقع عليه 52 ضابطاً وجندياً من سلاح الاحتياط بالجيش الإسرائيلي دعوا فيه رفاق السلاح للانضمام إليهم ولقد أدى ظهور هذه الحركة إلى انقسام في المجتمع الإسرائيلي الأمر الذي أظهرته استطلاعات الرأي (المرجع السابق، 2000م، ص120). وفيما يخص معالجة المؤسسة العسكرية لهذه التطورات فقد عمدت إلى عدم لفت انتباه الرأي العام للحركة بالتشديد على أن رفض الخدمة لأسباب تتعلق بالضمير يحظى بتقدير المؤسسة العسكرية كذلك تم تقديم عناصر قليلة إلى المحاكمة العسكرية خاصة قادة الحركة ونشطائها المرتبطين بالقوى السياسية (غالي، 2006م، ص170).

- حركة رافضي تنفيذ الأوامر العسكرية:

تعتبر هذه الحركة التي تتفرع إلى حركات عديدة تحت الاسم نفسه الوجه الآخر لحركة رافضي الخدمة كما يمكن اعتبارها رداً على تيار اليمين الموجود في جيش الاحتياط والذي يعتبر أنها محاولة من اليسار لتخريب الجيش وكانت هناك حركات عديدة تشكلت داخل الجيش على خلفية الانسحاب الأحادي وتفكيك المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة وتبلورت هذه الحركة بوضوح بعد إعلان شارون تنفيذ خطة فك الارتباط (أحمد، 2005م، ص127). وحددت هذه الحركة أهدافها في دعوة كل يهودي مخلص إلى أن يحارب بكل قوته إخلاء اليهود من المستوطنات وتسليمها وإضعاف القوة الضاغطة من أجل تنفيذ خطة فك الارتباط عن طريق جمع أكبر عدد من التوقيعات من قبل جنود الخدمة النظامية وخدمة الاحتياط على إعلان رفضهم إخلاء المستوطنات كذلك خلق جبهة شعبية للغرض نفسه (ماهر، 2003م، ص133). ويتضح من ذلك أنه في الحقيقة أن هيبة الجيش الإسرائيلي وقدرته على فرض الانضباط على جنوده باتت مهددة بسبب هذه الحركات إلا أن هاتين الحركتين لاتزالا ضعيفتين.

3- الموقف الإسرائيلي من التسوية السلمية:

بدأت عملية التسوية عموماً بعد هزيمة عام 1967م واستمرت بشكل أو بآخر ولكن في ظل وجود منظورين عربي وإسرائيلي مختلفين تماماً للتسوية وعلى الرغم من أنه تم التوصل إلى اتفاق للتسوية مع كل من مصر والأردن إلا أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق مماثل على باقي المسارات (نور الدين، 2007م، ص118) وفيما يخص المسار السوري كانت قد استؤنفت المفاوضات بين الطرفين مرة أخرى في مارس 2000م وقد باركا عرضاً يتضمن الانسحاب من كل الجولان باستثناء شريط ضيق على امتداد الجانب الشمالي الشرقي لبحيرة طبرية وقد رفضت سوريا هذا العرض حيث تريد انسحاباً إسرائيلياً كاملاً من كافة الجولان (حبيب، 2001م، ص15).

أما بالنسبة للمسار الفلسطيني فهناك مسألتان أساسيتان تتحدث عنهما إسرائيل بوضوح هما لا لعودة اللاجئين ولا لتقسيم القدس وتعتمد إسرائيل في سياستها نحو التسوية على اتفاقيات مرحلية تشمل خطوات محددة الأمر الذي بدا واضحاً في اتفاق أوسلو ولكن مع مجيء حزب الليكود بزعامة نتنياهو عام 1996م انقلب على مسيرة أوسلو وتناقض مع نهجها القائم على الفصل بين مرحلة انتقالية ومرحلة نهائية وطرح بديلاً لفكرة الحزمة الواحدة وإعلان أن إسرائيل لديها أفكار خاصة بالحل النهائي وعلى الفلسطينيين أن يقبلوها أو يرفضوها (المرجع السابق، 2001م، ص21). ولكن مع مجيء حزب العمل بقيادة باراك إلى السلطة في عام 1999م طرح في كامب

ديفيد أفكاراً جديدة خاصة بالحل للتسوية، حيث بدأ الحديث عن إشراف عربي على بعض الأحياء وكذلك على المقدسات الدينية العربية وعن عودة لأعداد محددة من اللاجئين على مدة طويلة نسبياً لكن المشكلة أنه كان يريد إبراء ذمة نهائياً من الفلسطينيين بانتهاء الصراع الأمر الذي أدى إلى رفضه من الجانب الفلسطيني (عكاشة، 2009م، ص139).

وهناك ثلاثة عوامل ساهمت في إجهاض عملية السلام أولها اندلاع انتفاضة الأقصى التي عبرت عن إرث الإحباط المتراكم منذ سنوات لدى الفلسطينيين وهي بشكل أو بآخر تمثل رداً على اللامبالاة الإسرائيلية بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ولكن هذا العامل غير حاسم في وقف عملية السلام حيث أثبتت الأحداث أن المفاوضات يمكن أن تستمر على الرغم من تصاعد العنف في المنطقة أما العامل الثاني فهو الأكثر أهمية ويتمثل في صعود شارون إلى سدة الحكم في فبراير 2001م وهو الرافض لعملية السلام برمتها والعامل الثالث والأخير فهو وصول إدارة جورج دبليو بوش إلى السلطة في الولايات المتحدة في يناير 2001م (فهمي، 2003م، ص167). وفي أبريل 2003م أطلقت الولايات المتحدة وباقي دول اللجنة الرباعية التي تضم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وروسيا، ما يسمى خارطة الطريق والتي تسعى لإيجاد حل دائم للصراع العربي–الإسرائيلي على أساس إقامة دولة فلسطينية بحلول عام 2005م وهي ذات ثلاث مراحل تنتهي بإقامة الدولة الفلسطينية (المرجع السابق، 2003م، ص171).

ومن ثم فإن إسرائيل تفضل التوصل إلى اتفاق للتسوية يقوم على مراحل من خلال المفاوضات ثم التوصل إلى الحل النهائي الأمر الذي ظهر أيضاً في خارطة الطريق ومن ثم تستطيع المماطلة في تنفيذ الاتفاق كذلك تتبع سياسات تعوق التوصل إلى الحل النهائي وهكذا استمرار التوسع في بناء المستوطنات مع الاستمرار في بناء الجدار العازل وإعلانها بأن الطرف الفلسطيني ليس معنياً بالسلام الأمر الذي عاق تنفيذ اتفاق خارطة الطريق الإسرائيلي الأمر الذي يتحقق عن طريق الاحتفاظ بمناطق داخل الأراضي العربية مثل الحزام الآمن في الجنوب اللبناني (حبيب، 2001م، ص23).

ولقد أظهر هذا الانسحاب عقماً جوهرياً في مبدأ الإنذار المبكر الذي يعتبر واحداً من الركائز الثلاثة للمذهب العسكري الإسرائيلي مع الردع والقدرة على الانتصار الحاسم في الحرب. ففي حالة فشل الردع كان من المفترض أن الموساد سيعطي إنذار مبكراً بصورة كافية تمكن إسرائيل من تعبئة الاحتياط التي تشكل في الواقع أغلبية القوات المسلحة الإسرائيلية وفي الوقت نفسه يفيد هذا المبدأ في توفير معلومات عن تحركات وتصرفات عدائية بصورة مبكرة مما يمكن القوات

الإسرائيلية من الاستعداد ولكن هذا المبدأ أخفق إلى حد كبير في التعامل مع المقاومة اللبنانية التي تمكنت من توجيه ضربات موجعة للقوات الإسرائيلية (الكروبي، 2005م، ص28). وبعد أربعة أشهر من الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب اللبناني اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الثانية والتي عرفت بانتفاضة الأقصى الأمر الذي أدى إلى إتباع إسرائيل سياسات قمعية لمواجهة هذه الانتفاضة الأمر الذي سنتناوله فيما يلي:

أ- سياسة إسرائيل في مواجهة الانتفاضة:

في بداية الأشهر الأولى من الانتفاضة اتخذت المعالجات العسكرية الإسرائيلية أشكالاً عدة عكست واقع الأمر قدراً من الارتباك برز بوضوح من خلال تعدد السيناريوهات والخطط، كما تجلى في الخلافات التي نشأت في أوساط المؤسسة العسكرية وتقديراتها المتباينة الأمر الذي أثر في مدى قدرة الحكومة الإسرائيلية على المعالجة العسكرية للانتفاضة من ناحية وصورة إسرائيل السياسية في العالم من ناحية أخرى (نور الدين، 2007م، ص131). وقد اتبعت إسرائيل سياستين أساسيتين في مواجهة الانتفاضة:

الأولى: احتلال مناطق التماس والاحتكاك بهدف إحكام السيطرة على المواجهات الفلسطينية كذلك تدمير مواقع عسكرية فلسطينية متاخمة إضافة إلى تدمير مباني تسمح للجيش بحرية الحركة.

الثانية: تصفية نشطاء الانتفاضة وهو أسلوب تم اتباعه بشكل مستمر ودائم حيث أن المعالجة العسكرية للانتفاضة الفلسطينية من خلال هذه التصفيات توفر لإسرائيل أكثر من فائدة الأول في التخلص من نشطاء الانتفاضة كما أن النشطاء الآخرين يضطرون إلى اتباع سياسة الحذر بحيث يؤدي ذلك إلى احتمال تجميد أنشطتهم وكان أبرز هذه التصفيات اغتيال الشيخ أحمد ياسين الزعيم الروحي لحركة حماس (عدوان، 2006م، ص161).

اتخذت إسرائيل في إطار مواجهة انتفاضة الأقصى قراراً إستراتيجياً أحادي الجانب ببناء جدار عازل بهدف منع العمليات التي تقوم بها المقاومة الفلسطينية داخل إسرائيل، فقد قررت الحكومة الإسرائيلية في 23 يونيو 2002م إقامة جدار أمني في الضفة الغربية يفصل بينها وبين الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويتم بناء هذا الجدار على ثلاث مراحل، كل مرحلة لها مواصفاتها الخاصة (حفني، 2004م، ص30). ويتنوع شكل الجدار ما بين سياج من أسلاك شائكة ولولبية وهي عالقة بالجدار ثم خندق بعرض 4 أمتار وعمق 5 أمتار يأتي مباشرة عقب الأسلاك ثم شارع مسفلت بعرض 12 متر بغرض عمليات المراقبة والاستطلاع يليه شارع مغطى بالتراب والرمل

الناعم بعرض 4 متر لكشف آثار المتسللين ثم الجدار وهو جدار إسمنتي يعلوه سياج معدني إلكتروني بارتفاع أكثر من ثلاثة أمتار مركبة عليه أجهزة إنذار إلكترونية وكاميرات وأضواء كاشفة وتوجد هذه المنشآت نفسها على الجانب الآخر للجدار كما تم تثبيت رشاشات بالجدار ذات مناظير عبارة عن كاميرات تلفزيونية صغيرة يمكن التحكم فيها من مواقع للمراقبة عن بعد (ماهر، 2003م، ص140). وقد ساقت إسرائيل عدة مبررات من أجل بناء هذا الجدار وهي بالأساس مبررات أمنية تهدف إلى توفير أقصى حماية للمستوطنين على اعتبار أن هذا يؤدي إلى تفادي وقوع عمليات استشهادية داخل الأراضي الإسرائيلية أو الحد منها وهو بالنسبة لها هدف مشروع (المرجع السابق، 2003م، ص146).

ب- أزمة المؤسسة العسكرية:

مثلت انتفاضة الأقصى باعتبارها عنصراً محفزاً لزيادة الشعور بمخاطر التهديد وأمن الدولة والمواطن دافعاً لتبادل الاتهامات بين قادة المؤسسة العسكرية والقادة السياسيين وحذر باراك في الخطاب الذي ألقاه في هرتسيليا في ديسمبر 2003م من تلاعب الجيش بالإمكانات والخيارات المطروحة أمام القيادة السياسية لدفعها لتبني موقف دون النظر لبقية البدائل، كما حذر في الوقت نفسه من تكليف القيادة السياسية للجيش بمهام غير قابلة للتنفيذ (مفيد، 2006م، ص201). وأدت ممارسات الجيش الإسرائيلي في الأراضي المحتلة بعد اندلاع الانتفاضة إلى تكوين حركات تدعو للتمرد على أوامر المؤسسة العسكرية ورغم أن حركات رفض الخدمة وحركات رفض تنفيذ الأوامر العسكرية ليست جديدة في الواقع الإسرائيلي إلا أن ظهور تنظيمات جديدة منها تبلورت حول هذا الاتجاه أصاب المؤسسة العسكرية في إسرائيل بالقلق وأبرز هذه التيارات هي:

- رافضو الخدمة:

يعود مفهوم رفض الخدمة إلى ثمانينات القرن الماضي وبالتحديد بعد الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982م، ففي أعقاب كشف التواطؤ الإسرائيلي في تنفيذ مذبحة صبرا وشاتيلا اندلعت المظاهرات في إسرائيل منددة بالحرب التي تدور خارج حدود الدولة، ولا تساعد في تحقيق أمنها بل تلطخ صورتها وصورة جيشها (الأشعل، 2006م، ص201). وفيما يخص لبنان فهناك إصرار من قبل إسرائيل على أنها انسحبت من كافة الأراضي اللبنانية وبذلك تكون إسرائيل نفذت القرار 425 في مقابل ذلك تطلب من لبنان الوفاء بهذا القرار.

النتائج:

حيث توصل الباحث من خلال دراسته إلى عدة نتائج تمثلت في الآتي:

أولاً: الساحة اللبنانية:

1- مثل الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب اللبناني عام 2000م انتصاراً باهراً لحزب الله "المقاومة" وتحول إلى فرصة تاريخية للحزب لكسب التأييد الداخلي في الفترة من عام 2000 إلى 2005م.

2- أبرزت الحرب الإسرائيلية على لبنان عام 2006م هشاشة التوافق اللبناني. حيث سرعان ما برز الانقسام السياسي الحاد بعد الحرب، واتسم الوضع اللبناني بالجمود حتى انتخاب ميشال سليمان رئيساً للبنان 25 مايو 2008م.

3- أثبت الوضع اللبناني بعد الحرب بكل ما مر به من أزمات أن هناك اقتناعاً لدى القوى السياسية اللبنانية تمثل في أنه مهما ساءت الأمور بينها فإن الأمر لن يصل إلى حال الحرب الأهلية حيث أصبحت العودة إلى الحرب الأهلية خط أحمر لا يمكن تجاوزه مرة أخرى.

ثانياً: الساحة الإسرائيلية:

1- لقد كان من أهم نتائج الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان كان هو إعطاء انتصار لحزب الله يعظم من دوره السياسي على الساحة اللبنانية.

2- لم تكن طريقة المعالجة الإسرائيلية لأخطاء الانسحاب موفقة على الرغم من إحداث انشقاقات وإضعاف لدور حزب الله داخل لبنان، لكنها أدت إلى نتائج سلبية داخل إسرائيل فلقد أدت إلى الإطاحة بأغلب القيادات العسكرية والسياسية وتصاعد اليمين الإسرائيلي.

3- تآكل قدرة الردع الإسرائيلي حيث كان أحد الأهداف المعلنة من جراء هذه الحرب هو استعادة قدرة الردع الإسرائيلي ولكن إسرائيل فشلت في تحقيق ذلك حيث لم تستطع إلحاق الهزيمة بحزب الله طيلة الثلاثة وثلاثين يوماً مدة الحرب أيضاً رضخت إسرائيل لشروط حزب الله وقبلت بعملية تبادل الأسرى وهي العملية التي استعاد فيها حزب الله باقي الأسرى اللبنانيين ورفات الكثير من الأسرى العرب في مقابل حصول إسرائيل على رفات الجنديين اللذين أسرهما الحزب قبل عدوان 12 يوليو 2006م الأمر الذي يعني هزيمة أخرى لإسرائيل.

قائمة المراجع:

1. الأشعل، عبد الله . المؤامرة القانونية على سوريا.- القاهرة: دار النصر للطباعة والنشر، 2006 .

1. ألفي، أكرم. اليمين المتشدد: إعادة توزيع الأصوات.- القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2009.

2. أنور، نور . االتمييز ضد اليهود الشرقيين في إسرائيل.- القاهرة: المنظمة العربية لمناهضة التمييز، 2005.

3. بلانفورد، نيكولاسزلزال. لبنان: اغتيال رفيق الحريري وتأثيراته في الشرق الأوسط.- القاهرة:مكتبة مدبولي، 2007.

4. البقاعي، محمد علي الحسيني. النظام السياسي في الكيان الصهيوني.- بيروت: دار الكتاب الإسلامي، 2003.

5. بلقزير، عبد الإله. حزب الله من التحرير إلى الردع 1982-2006.- بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

6. حفني، قدري. دراسة في الشخصية الإسرائيلية.- القاهرة: مكتبة مدبولي،1993.

7. درويش، مروان، وبشير، نبيه. اليهود الشرقيون وحركة شاس بين الإثنية والدين.- نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، 1998.

8. ريخس، إيلي. الأثينيات والعرقيات والطوائف اليهودية في إسرائيل.- بيروت: مديرية الدراسات والتوثيق،2005.

9. زيادة، رضوان. السلام الذاتي: المفاوضات السورية الإسرائيلية.- بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2005.

10. السعدي، غازي. الأحزاب السياسية والحكم في إسرائيل.- عمان: دار الجليل،1989.

11. سموحا، سامي. ديمقراطية إثنية: إسرائيل كمثال الصهيونية المعاصرة.- تل أبيب: الجامعة المفتوحة،1998.

12. الشعيبي، فوزي. إسرائيل من الداخل.- بيروت: دار الهجرة للطباعة والنشر،2004.

13. ظاظا، حسن. الشخصية الإسرائيلية.- دمشق: دار القلم، 1999.

14. العبيدي، عصام علي .الأحزاب السياسية في إسرائيل دراسة تاريخية.- بيروت: دار المنهل اللبناني للدراسات، 2011.

15. عكاشة، سعيد .استمرار أزمة اليسار الإسرائيلي.- القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية،2009.

16. ماهر، ريمون . "الجدار الأمني عبوة ناسفة لخريطة الطريق".- مختارات إسرائيلية، ع103،2003.

17. ماهر، ريمون . صعود نفوذ اليهود الروس.- القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2009.

18. مفيد، عبد الحكيم . حرب الأحزاب الإسرائيلية.- بيروت: مركز باحث للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2006.

19. نور الدين، مصالحة . إسرائيل الكبرى والفلسطينيون: سياسة التوسع 1967-2000.- القدس: مؤسسة الدراسات الفلسطينية،2007.

20. أبوطالب، حسن، منيسي، أحمد "الانتخابات اللبنانية وما بعدها" .- كراسات إستراتيجية، ع95 ، 2000.

21. أحمد، أحمد يوسف ." أربعون عاماً من الصراع مع إسرائيل".- السياسة الدولية، ع161، 2005.

22. ثابت، أحمد." دلالات إستراتيجية للانسحاب الإسرائيلي من لبنان".- مختارات إسرائيلية، ع66 ،2000.

23. جاد، عماد ."الانتخابات الإسرائيلية: هل يمكن صنع سلام مع شارون".- كراسات إستراتيجية، ع 125، 2003.

24. حبيب، هاني. " بين حكومتي باراك-شارون، السياسة العسكرية الأمنية الإسرائيلية في مواجهة الانتفاضة الثانية".- مجلة الرؤية، ع 8،2001.

25. حفني، قدري." الجدار نهاية الحلم لأرض الميعاد في إسرائيل".- ملف الأهرام الإستراتيجي، ع 100،2004.

26. حمزة، محمد ."النتائج السياسية والاقتصادية للحرب الإسرائيلية على لبنان على الحكومة الإسرائيلية" .- أوراق الشرق الأوسط، ع 65 ، 2006.

27. سعد، نيفين." التحالف الإسرائيلي-السوري وتأثيراته الإقليمية" .- أوراق الشرق الأوسط، ع36 ، 2007.

28. عبد الحليم، خالد عمر." اتفاق نصر الله-عون وإعادة تشكيل التوازنات السياسية في لبنان" السياسة الدولية، العدد 164،2005.

29. عدوان، بيسان."حزب شارون الجديد ومستقبل الدولة الفلسطينية".– السياسة الدولية، ع 163،2006.

30. غالي، إبراهيم ."الداخل اللبناني، بعد الحرب سجال الدولة والطائفة" .– السياسة الدولية، ع 166، 2006.

31. فهمي، طارق ."خريطة الطريق: الموقف–التوجهات–المؤشرات" .– السياسة الدولية،ع153، 2003.

32. فياض، خالد ."حزب الله بين التماسك الإيديولوجي والبراجماتية السياسية".– السياسة الدولية، ع 162 ، 2005.

33. الكروبي، محمود صالح." لبنان بين تداعيات الانسحاب السوري والانتخابات التشريعية" .– المستقبل العربي، ع361، 2005.

34. مرتضى، إحسان." الأمن القومي الإسرائيلي بين الثوابت والمتغيرات".– شؤون الأوسط، ع 115،2004.

35. منصور، كميل." أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 والمواجهة الفلسطينية الإسرائيلية" .– مجلة الدراسات الفلسطينية، ع 49، 2002.

36. هايمر، ميرز، ووالت، ستيفن؛ ترجمة مجموعة باحثين." اللوبي الإسرائيلي وسياسة أمريكا الخارجية".– المستقبل العربي، ع 327 ،2006.

37. التقرير الإستراتيجي العربي 2000–2001 .– القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، 2001.

38. التقرير الإستراتيجي العربي .– القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2007.

39. بديع، رانية محمد. سياسات المصالحة والصراعات الإثنية في لبنان: أزمة التكامل 1989–1999م، جامعة القاهرة– كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2003. (اطروحة دكتوراه غير منشورة)